أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف

د. العيبان: مبادرات خادم الحرمين تخدم الإنسانية

حقوق/ واس

أكد معالي الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تخدم الإنسانية وتدعم قضايا حقوق الإنسان، لافتًا لأهمية الدور الذي تقوم به المملكة بقيادة خادم الحرمين - حفظه الله - من خلال عضويتها في مجموعة العشرين الدولية كمدافع عن حقوق الدول النامية وراع لمصالحها، أو على مستوى المبادرات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية بهدف تحسين برامج التنمية الإنسانية وخاصة ما يتعلق بأعباء الديون على الدول النامية.

إشادة مجلس الوزراء

ثمن مجلس الوزراء، في جلسته المنعقدة برئاسة صاحب السمو الملكي، الأمير سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله- ردود الفعل الإيجابية التي تلقتها المملكة من دول العالم وإشادتها بجهود المملكة في مجال نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك خلال اعتماد مجلس حقوق الإنسان في جنيف للنتائج النهائية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في المملكة، مؤكدًا أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يحافظ على هويتها وثقافتها ومكتسباتها ورعاية مواطنيها، انطلاقًا من تمسكها بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، كما أكد المجلس رفض المملكة تسييس حقوق الإنسان أو الانتقائية والكيل بمكيالين.

وشدد معالي الدكتور العيبان، رئيس وفد المملكة المشارك في مناقشة التقرير الثاني للاستعراض الدوري الشامل في البيان الاستهلالي الذي القاه أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، على التزام المملكة الراسخ باحترام وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم الآليات الدولية، وفي مقدمتها آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وقد اعتمد «مجلس حقوق الإنسان» في جلسة عامة النتائج النهائية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في المملكة وسط إشادة وترحيب معظم الدول المشاركة بما تشهده المملكة من تطور ملحوظ، تجلى في الإصلاحات وسن التشريعات وتبني الاستراتيجيات التي تعنى بكفالة حقوق الإنسان داخل المملكة؛ استكمالاً للجهود التي بدأتها منذ اعتماد تقريرها الأول.

إسقاط ديون

وقال معاليه إن المملكة تنازلت عن ما يزيد عن ٦ ستة بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الأقل نموًا، وتبرعت بمبلغ ٥٠٠ خمسمائة مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي لمساعدة هذه الدول على مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، ولقد تجاوز ما قدمته المملكة من مساعدات غير مستردة وقروض خلال العقود الثلاثة المنصرمة ما يقارب ١٠٣ مليارات دولار، استفادت منها ٩٥ دولة نامية، ويمثل هذا المبلغ ٤٪ من إجمالي الناتج الوطني للمملكة، إضافة إلى دورها الحيوي في دعم الاقتصاد والازدهار العالمي من خلال ضمانها استقرار الأسواق العالمية للنفط باعتبارها مصدرًا موثوقًا للطاقة.

وشكر معاليه الله عزوجل أن كرم المملكة بخدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن وتوفير الظروف المناسبة لممارسة شعائرهم الدينية، حيث أولت المملكة رعاية حجاج بيت الله الحرام أهمية قصوى، وأقامت المشاريع الكبيرة والمنجزات العملاقة وعلى رأسها توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والتي تعتبر أكبر توسعة في تاريخ الحرمين الشريفين، وذلك لتيسير ممارسة المسلمين من كافة أنحاء العالم لشعائرهم الدينية في يسر وأمن وأمان وراحة.

وأوضح الدكتور العيبان احترام المملكة على الدوام حماية حقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة، انطلاقًا من إيمانها العميق بما تضمنته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي هذه الحقوق، وتجرم انتهاكها، ووفاءً بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

الشريعة ونظام الحكم

وقال إن النظام الأساسي للحكم المستمد من الشريعة الإسلامية، يؤكد المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، وتحمي الحقوق والحريات الأساسية، حيث يشير إلى أن الحكم في المملكة يقوم على أساس مبادئ العدل والشورى والمساواة، كما يوجب النظام على الدولة حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، إضافة إلى واجب الدولة في كفالة الحقوق في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، ودعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية، إضافة الى توفير الرعاية الصحية وكفالة حق العمل، وسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام والالتزام بمكافحة الأمية.

استقلال القضاء

وأكد الدكتور العيبان تضافر كافة التشريعات الوطنية في المملكة لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء والعدالة الجنائية والصحة والتعليم والعمل والثقافة، وسواها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع من يعيش على أراضي المملكة بحقوقه وبالعيش الكريم.

وشدد على أن ضمان استقلال السلطة القضائية مبدأ ثابت ومرتكز رئيس لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تحمي العدالة حياة المواطنين وممتلكاتهم وحرياتهم وحقوقهم.

وأضاف معاليه أن المملكة العربية السعودية أرض الحرمين الشريفين، وقبلة أكثر من مليار ونصف المليار مسلم، ما فتئت تؤكد أهمية مواثيق حقوق الإنسان واحترامها، وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والكراهية، ونشر الوسطية والاعتدال.

كلمة خادم الحرمين

وأشار الدكتور العيبان إلى كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في المؤتمر الذي عقد بمكة المكرمة على هامش موسم الحج لهذا العام بعنوان «حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية»، حيث جدد حفظه الله التزام المملكة بالمواثيق الدولية، وتأكيدها على أن حقوق الإنسان كاملة ومصونة في الشريعة الإسلامية، وأن المملكة لم تكن حديثة عهد بحقوق الإنسان، بل إنها تطبقها - منذ قيامها - في إطار تطبيق الشريعة الإسلامية، وهي تراعي في تطبيقها ما تقتضيه المعاصرة من التزامات، فلم تتخلف عن المشاركة في المحافل الدولية التي تداولت أعمال التأسيس لهذه الحقوق وإصدار صكوكها والتعاهد على تطبيقها، وبهذا أعطت نموذجًا تطبيقيًا رائدًا في مجال التوفيق بين الالتزام بالإسلام، والاستفادة من التجارب الإنسانية الإيجابية.

الانضمام للصكوك الدولية

وأوضح الدكتور العيبان في كلمته انضمام المملكة إلى عدد من الصكوك الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من الصكوك والمواثيق الإقليمية، واستعرض بإيجاز عددًا من الموضوعات المهمة التي أبرزها تقرير المملكة، ففي مجال القضاء، قال: «يعد مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء من أهم المشروعات الإصلاحية، الذي صاحبه اعتماد نظاميّ القضاء وديوان المظالم، وذلك لتعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات».

حقوق المرأة

وفي مجال حقوق المرأة، أوضح معاليه أن الشريعة الإسلامية تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، ولا تفرق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي نص في مادته الثامنة على أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، فالمرأة لها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية كاملة تكفل لها حرية التصرف وممارسة شؤونها باستقلالية تامة ودون أي قيود.

وبين أن كثيرًا مما يثار حول بعض الممارسات المتعلقة بوضع المرأة في المملكة يعود إلى مفاهيم

إشادات عالمية بجهود المملكة في حماية حقوق الإنسان

أعرب معالي الدكتور بندر العيبان عن سعادته بردود الفعل الإيجابية التي تلقتها المملكة من الدول التي ناقشت التقرير، موضحًا أن (١٠٢) دولة قدمت مداخلات حول تقرير المملكة، أشادت أكثر من ٩٠ دولة منها بجهود المملكة في مجال نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ورفع معالي رئيس الهيئة شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني - حفظهم الله؛ لحرصهم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الدعم المستمر لحقوق الإنسان في المملكة.

كما رفع معاليه شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية على ما تحظى به هيئة حقوق الإنسان من دعم واهتمام من سموه، وعلى جهود وفد المملكة الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف في دعم وتسهيل مهمة الوفد.

وأشاد الدكتور العيبان - من جانب آخر - بدور وسائل الإعلام المحلية في إلقاء الضوء على ما تشهده المملكة من تطورات إيجابية ومتواصلة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك وسائل الإعلام العالمية المنصفة التي تتحرى الدقة في النقل والتحليل بشكل موضوعي وحيادي.

مغلوطة أو معلومات تفتقد الدقة والموضوعية أو إلى ممارسات خاطئة تناقض أحكام وقيم الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية، ولمعالجة مثل هذه السلوكيات فإن الدولة تكرس جهودها في مجالات التربية والتعليم والتثقيف في موضوعات حقوق الإنسان باعتبارها من الأدوات المهمة والفاعلة لرفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة، ومكافحة جذور هذه الممارسات الخاطئة. ويعتبر برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع جهات حكومية وغير حكومية أحد هذه الأدوات.

وأشار معالي رئيس الهيئة إلى مساهمة المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني من خلال توليها مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، وعضويتها في مجلس الشورى بنسبة لا تقل عن ٢٠٪، إضافة إلى حقها في الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية، وقد ارتفع عدد العاملات في القطاع الحكومي خلال العام الماضي فقط قرابة ٨٪، موضحًا أنه نتيجة للجهود الوطنية، فقد حققت المرأة السعودية، في السنوات الأخيرة، إنجازات ملموسة في العديد من المجالات يدعمها توفر الإرادة السياسية لتمكين المرأة، مع حفاظها على هويتها الإسلامية والعربية.

وتأكيدًا على دور المرأة قال العيبان: اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أقتبس هنا من كلمات خادم الحرمين الشريفين حول دور المرأة السعودية حيث قال: «عند الحديث عن التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد، «لا يمكن إغفال أو تجاهل دور المرأة ومشاركتها في عملية التنمية، وقد أثبتت المرأة قدرتها على تحمل المسؤوليات بنجاح كبير إننا نتطلع إلى إعطاء المرأة دورًا حيويًا وأساسيًا، بطريقة تخدم مصالح هذه الأمة».

حقوق الطفل

وفي ما يخص حقوق الطفل فقد أكد الدكتور العيبان التزام المملكة برعاية وحماية هذه الحقوق، ليس فقط باعتبارها طرفًا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بل انطلاقًا من التزامها بواجباتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحافظ على جميع المصالح الفضلى للطفل، وقد انتهت اللجنة الوطنية للطفولة مؤخرًا من إعداد استراتيجية وطنية للطفولة تعنى بضمان حقوق الطفل في كافة المجالات.

الحماية من الإيذاء

وأوضح الدكتور العيبان في كلمته أن الدولة عززت إجراءاتها في مجال الحماية من كافة أشكال التعسف والعنف من خلال اتخاذ العديد من التدابير، ومن ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء الذي يهدف إلى حماية أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة، ورصد وتوثيق حالات العنف، وتتولى لجان منتشرة في مختلف مناطق المملكة مسؤولية تنفيذ النظام ومتابعة الإجراءات على نحو يضمن حماية الضحايا ومعاقبة المعتدي.

المملكة تلتزم بحماية ورعاية حقوق الطفل

المملكة تدعم أجهزة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان

العمالة الوافدة

وحول وضع العمالة في المملكة، أوضح معاليه أن المملكة تستضيف على أراضيها نحو ٩ ملايين شخص غير سعودي قدموا للمملكة للعمل في مجالات متنوعة، حيث تعمل المملكة على اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية حقوقهم وتهيئة الظروف الإنسانية المناسبة لتمكينهم من أداء أعمالهم.

وأصدرت المملكة العديد من القرارات الوزارية، وتم تبني آليات رقابية ساهمت في تحسين أوضاع أولئك العمال وتعزيز حقوقهم، ومن ذلك: إصدار لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، وإنشاء آلية إلكترونية لحماية أجور العمال وإلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص، والسعي إلى إبرام اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول التي تفد منها العمالة، وتطبيق ومراقبة الالتزام بحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهرًا حتى الساعة الثالثة مساءً خلال الفترة من بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام.

وبين الدكتور العيبان أن أنظمة المملكة تحظر بشكل خاص التمييز الديني في مجال العمل، حيث تقضي المادة (٦١) نظام العمل بأن يمتنع صاحب العمل عن كل قول أو فعل يمس كرامة العمال أو دينهم، وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام دون الحسم من أجورهم لقاء هذا الوقت، كما ألزم النظام في مادته (١٠٤) صاحب العمل بتمكين العامل من القيام بواجباته الدينية.

وأكد الدكتور العيبان في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان أن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعد ركيزة مهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. حيث توفر المملكة التعليم العام والعالي مجانًا. وحرصًا على ضمان جودة التعليم فقد تم إنشاء هيئة مستقلة لتقويم التعليم العام بهدف تحسين نوعيته، وزيادة جودته ومخرجاته، وتخضع كافة المناهج الدراسية لمراجعة مستمرة لتطويرها وتضمينها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

المسكن

وفي مجال توفير السكن الملائم قال معاليه: «لقد أصدرت المملكة العديد من القرارات والإجراءات، ومن ذلك دعم مشاريع الإسكان بمبلغ ١٥ مليار ريال، واعتماد بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بمبلغ ٢٥٠ مليار ريال، ودعم صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٤٠ مليار ريال.

القطاع الصحي

وفي المجال الصحي، تمت زيادة المبالغ المخصصة للقطاع الصحي في الميزانية العامة للدولة، وافتتاح المزيد من مراكز الرعاية الصحية الأولية، وإنشاء العديد من المدن الطبية والمستشفيات المرجعية والمتخصصة، ودعم القطاع الخاص في المجال الصحي.

حوار الأديان

وأشار معاليه لمبادرة خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – للحوار بين أتباع الأديان والثقافات حيث تم افتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا في نوفمبر ٢٠١٢م، والذي يهدف إلى تحقيق التفاهم والتعايش السلمي وإشاعة الحوار والتسامح بين الشعوب وتعزيز القواسم المشتركة بين أتباع الأديان، وجعل الاختلافات بين اتباع الديانات والثقافات أساسًا للتفاهم.

مكافحة الإرهاب

ونوه الدكتور العيبان بإطلاق المملكة العديد من المبادرات في مجال مكافحة الإرهاب ونبذ كل سلوك يؤدي إليه مع العمل على احترام حقوق الإنسان، حيث قدمت تبرعًا بمبلغ ١٠ ملايين دولار لإنشاء مركز مكافحة الإرهاب، وأعلنت في هذا العام (٢٠١٣م) عن تبرع إضافي مقداره ١٠٠ مليون دولار لدعم وتفعيل أنشطته وتحقيق الهدف والغايات التي أنشئ من أجلها.

المملكة تدعم الأمم المتحدة

واستعرض معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته دعم المملكة لأجهزة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بهدف الاستفادة من الخبرات والإمكانيات المتوفرة، وبما يساهم في بناء وتعزيز القدرات الوطنية، حيث ارتفعت مساهمة المملكة في دعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان من ١٥٠ ألف دولار إلى مليون دولار سنويا منذ عام ٢٠١٢م ولمدة ٥ أعوام، كما قدمت مبلغ مليون دولار لدعم منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إضافة إلى تقديم تبرعات مالية لبعض الصناديق الائتمانية التي تشرف عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وهي: صندوق الأمم المتحدة لضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة لضحايا الأشكال المعاصرة للرق، وصندوق التعاون الفني، وصندوق الاستعراض الدوري الشامل، وصندوق السكان الأصليين.